ابو غزالة: لن تغيدك الشمسية اذا كان حذاؤك مثقوبا ولن يفيدنا الحديث عن عدم تأثر الأردن بالأزمة العالمية

التقييم : ممتاز

نشر: ٢٠٠٩/٥/٥ الساعة 00:16 a.m. (GMT+3)

رجل الأعمال والخبير الاقتصادي يؤكد في حوار مع الغد و جوب معالجة الإنفاق الحكومي بالاستعانة بالقطاع الخاص

***أتوقع ان يصل سعر النفط قبل نهاية هذا العام أ كثر من ١٠٠ دولار للبرميل وإلا ستفلس شركات النفط**

***الرأسمالية لم تنته ولن تنتهي وليس لها بديل ومشكلة اقتصاد أميركا بانعدام قدرتها على الرقابة**

محمد الرواشدة ويوسف ضمرة

عمان - يرى رجل الأعمال والخبير الاقتصادي طلال ابو غزالة ان الازمة الاقتصادية المالية العالمية، ستؤثر سلبا على اقتصاديات جميع الدول بلا استثناء، ما يستدعي اتخاذ اجراءات وقائية وسريعة للتخفيف من آثارها والخروج منها بأقل الاضرار.

ويطالب ابو غزالة الذي يرأس مؤسسة عالمية، يعمل في خدمتها ٢٠٠٠ مهني من خلال ٧١ مكتبا في الشرق الأوسط، شمال أفريقيا، تركيا، الهند، روسيا، قبرص، باكستان والصين، الحكومة الاردنية باللجوء الى الإجراءات الحمائية لاقتصادها، حتى تقلل من الآثار السلبية اللازمة المالية.

وفي هذا الصدد، يقول ابو غزالة انه لا ينادي بالإجراءات الحمائية، "لكن شركائي (شركاء الاردن) في العالم يفعلون ذلك، ولا يجوز ان ابقى اشاهد، يجب ان توقف الاردن نغمة تحرير الاقتصاد وعليها اتخاذ اجراءات حمائية".

ويضيف "نحن لن يفيدنا الحديث بأننا لم نتأثر بالأزمة، والعالم يدخل مرحلة الكساد، وليس الانكماش. بمعنى ان البضائع تتكدس وستباع بخسائر ويتم تسريح العمال، ويجب ان نحمي انفسنا من ذلك وليس هنالك سبب لعدم اتخاذ اجراءات لحماية اي قطاع اقتصادي من الانهيار".

وتوقع ان يرتفع سعر برميل النفط عند نهاية العام الى ١٠٠ دولار، مبينا ان الشركات النفطية والادارة الاميركية لن تسمح باستمرار انخفاض سعر النفط، داعيا الحكومة الى اتخاذ الترتيبات لمواجهة ارتفاع اسعار النفط وآثارها على الاقتصاد الوطني.

واعتبر ان من المشاكل التي ستظهر في الاردن، جراء الازمة المالية العالمية "تفاقم عجز الموازنة" ما يتطلب الاقتراض، الا انه لا ينصح بذلك، لأن "الاقتراض عبء اضافي ايضاً على كاهل الاقتصاد، واللجوء لفكرة زيادة الضرائب امر ليس بالسهل في ظل الظروف الحالية التي تشهد ركودا".

لذلك، يقترح لمواجهة ذلك "معالجة حجم الانفاق الحكومي" الذي وصفه بـ"الكارثي"، خصوصا وانه يصل الى ٥٥% من الناتج المحلي الاجمالي، مشيرا الى ان المعالجة تتم عبر "الاستعانة بالقطاع الخاص، بأن يتولى كثيرا من المشاريع، عوضا عن الدولة وبدلاً من أن تأخذ منهم ارباحا تحصل على الضرائب في الدخل".

من جانب آخر، فإن أبو غزالة الذي رفع قضايا ضد استملاك أرض له من قبل امانة عمان، لصالح مشروع العبدلي، ينفي أن يكون دفاعه عن هذه الارض ذا طابع شخصي، ويعتبره "دفاعا عن سيادة القانون، فكل الناس الذين استملكت أراضيهم ظلماً سكتوا، طلال ابو غزالة لا يسكت على الظلم".

ويرى أن وضعهم كمؤسسة "كبيرة وعالمية ودولية، ونحن الوحيدون الذين حضروا اجتماع العشرين لشركات المحاسبة الكبرى في العالم، وكنا نحن الوحيدين من خارج العالم الغربي، فنحن مؤسسة وضعنا لا يسمح لنا ان نكون شخصيين".

وفيما يلي تفاصيل الحوار:

* كيف ترى تأثير الازمة المالية العالمية على الأردن؟ وما هي التأثيرات المباشرة؟

- الحديث عن هذا الامر المهم والخطير يجعل الانسان في حيرة من امره، فقبل ان نتحدث علينا الاجابة عن هذا التساؤل: هل يجب ان نتحدث بصراحة ونثير القلق بين الناس ام ان نتريث؟ فالحديث بصراحة، قد يؤدي الى ردود فعل، ومن الممكن ان يثير الفزع والخوف والارتباك.

لكني سآخذ موقفا متوازنا. لا اعتقد من متابعتي ان هنالك وعيا كافيا بهذه المشكلة وآثارها، وهناك دوما تحرك للتقليل من آثارها.

وعلى ارض الواقع، فإن كل ما ظهر حتى الآن من تداعيات في الازمة المالية العالمية هو ما يتعلق بالسوق الوهمي (السوق المالي)، والذي لا يدخل في الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي الاقتصاد الاساسي لم يتأثر عالمياً ومحلياً بعد. ولكن تبقى مشكلتنا اقل من غيرنا.

في الازمة المالية العالمية يبقى دورنا وتأثرنا هامشي، لأنه لا يوجد لدنيا سوق مالي عالمي كما حدث في دبي، فهي التي تلقت الضربة الاقسى.

وما يدور من حديث في الاسواق الغربية من خطط انقاذ، هو محاولات لاستيعاب التأثيرات التي تفجرت، وهدفها دعم أسواق المال، لكن لم يدخلوا في مشكلة الاقتصاد الاساسي التي تعرضت اليها سابقا، وتتعلق بالشركات المنتجة، مثالا على ذلك جنرال موتورز والبواخر وغيرها.

نحن في الاردن في مرحلة حساسة، لأن اقتصادنا صغير، يعتمد في كثير من جوانبه على الخارج بموجب الاتفاقيات المبرمة مع الولايات المتحدة.

ومن المشاكل التي ستظهر لدينا، تفاقم عجز الموازنة والذي يحتاج تمويله الى الاقتراض، لكن الوضع سيكون اصعب كلما مر الوقت في ايجاد التمويل، لأن السوق ليس سوق اقتراض، ومن المعلوم أن الاقتراض عبء اضافي ايضا على كاهل الاقتصاد، واللجوء الى فكرة زيادة الضرائب، امر ليس بالسهل في ظل الظروف الحالية التي تشهد ركوداً.

لكني اجد الحل الأمثل بمعالجة حجم الانفاق الحكومي، والذي يعتبر كارثيا، خصوصاً انه يصل الى ٥٥% من الناتج المحلي الاجمالي، وتجب معالجته عبر الاستعانة بالقطاع الخاص، بأن يتولى كثير من المشاريع عوضا عن الدولة، وبدلاً من تأخذ منهم ارباح تحصل على الضرائب في الدخل.

* قامت الحكومة الأردنية في آذار (مارس) ٢٠٠٨ بشراء جزء من ديونها لنادي باريس، وحينها كانت الظروف استثنائية عندما كانت أسعار العملات تحلق والدولار يهوي، فهل انت مع تلك الصفقة؟

- لا يجوز لي ابداء الرأي في هذا الامر، لأني لست مطلعاً على كافة تفاصيل الموضوع.

كل الدول تقترض وحتى الولايات المتحدة، فإن نصف دخلها القومي هو من الاقتراض، لكن الاقتراض ليس سياسية اقتصادية صحيحة، وهي سبب الازمة المالية الحالية او احد اهم مسبباتها.

* ذكرت في اجابتك السابقة حول الازمة المالية العالمية، آثارها على القطاع المالي العام، لكن هنالك انعكاسات اخرى على المواطنين، باتوا يلمسونها؟ فهل لك ان تحدثنا عنها؟

- يوجد جدل في الاردن، حول هل نحن في تباطؤ ام انكماش، وهل سنصل الى نمو سالب فيبدأ الاقتصاد بعد ذلك بالانكماش؟ نحن في مرحلة انخفاض في النمو، وسنصل الى مرحلة الانكماش كما هو عالمياً وبنسبة ٣%.

ومن وجهة نظري، فإن الاقتصاد العالمي سينكمش ليصل في نهاية العام الى انكماش بنسبة ٥%، وسيوازي هذه النسبة، تعطل في الطاقة الانتاجية والبطالة وغيرها من الآثار السلبية، بمعنى ان الاقتصاد العالمي سيتقلص، والبضائع ستكسد، وبالتالي سيصاب الاقتصاد الانتاجي بالمشكلة بشكل مباشر، ما سيظهر تراجع البيع والاستيراد والخدمات، وهو ما نتداخل به محليا مع العالم، ولو بقينا ننتظر الف سنة بأن الاردن لن يصاب بالانكماش، فهذا ليس صحيحاً.

* ذكرت الانكماش والتقلص في حجم الاقتصاديات الدولية، لكن هنالك تقارير عديدة تؤكد انه في نهاية هذا العام ستنحسر الازمة المالية العالمية، خصوصاً ان هنالك بعض البوادر، ما رأيك؟

- هذا جزء من السياسة الإعلامية الاميركية للتغطية على حجم الكارثة المقبلة، وهي غير صحيحة، نحن نتحدث عن ازمة مالية ستمتد الى ١٠ سنوات، ومن يتحدث عن ٦ اشهر متبقية، كلامه غير دقيق، فالأزمة بدأت منذ الربع الأخير من العام الماضي وستستمر.

وعند الخوض في بعض التفاصيل وقراءة الارقام، نلاحظ ان حجم رؤوس اموال البنوك في

الاقتصاد الاميركي يصل الى ١.٣ تريليون دولار، فيما سيصل حجم خسائرها الى ٣.١ تريليون دولار. لذلك، فهذه البنوك فنياً مفلسة.

ونحن كمؤسسة نعمل على صياغة فحوص واختبارات لاكتشاف قدرة المؤسسات على الاستمرار.

البنوك الاميركية كلها مفلسة، ضحكت عندما كنت اشاهد الاخبار التي اوردت نبأ صحافيا مفاده ان البنوك الاميركية تريد اعادة الاموال التي حصلت عليها من الحكومة الاميركية.

فهذه البنوك تسعى عبر القول انها ستعيد الاموال الى التهرب من الخضوع للاختبارات التي تجريها الإدارة الاميركية عليها، لقياس قدرتها على الاستمرار، وبهذه الطريقة تحاول الهروب من ذلك، لكن كل البنوك بحاجة الى ضخ مزيد من الاموال.

وبصراحة، فإن ادارة الرئيس الاميركي باراك اوباما، ورثت مشكلة كبيرة وكل ما تملكه هو التخفيف من حجم هذه الكارثة.

* ان ازمة ١٩٢٩ استغرقت وقتاً طويلاً قبل تعافي الاقتصاد الاميركي، فهل ترى ان ادارة اوباما تشبه تاريخياً ادارة فرانكلين روزفيلت الذي تولى مهمته من هربرت هوفر عام ١٩٣٣ في ظل الكساد الكبير، وتمكن من النهوض بالاقتصاد ام ا نه سيفشل؟

- هنا لا بد ان اشير الى ان من يتوقعون استمرار تدهور اسعار النفط، فأقول إن هذا غير صحيح، وأنا اتوقع و صول سعر برميل النفط قبل نهاية هذا العام أكثر من ١٠٠ دولار للبرميل، والا ستفلس شركات النفط، وما حصل من تلك الشركات عند تفجر الأزمة المالية العالمية هو انخفاض في الاسعار نتيجة الأزمة.

اما الحديث عن الطلب والعرض كآلية في الاسواق، وكمحدد لمستويات اسعار النفط، فهو امر غير صحيح، وبمثال بسيط، فإنه عندما نزل سعر برميل النفط من ١٠٠ دولار الى ٥٠ دولارا، هل كان جراء توقف سيارتين من كل ٣ سيارات عن التحرك، ونفس الشيء الطائرات والبواخر، فهذا امر غير صحيح، والحقيقة ان سوق النفط محتكر ولا يخضع لآليات الطلب والعرض.

شركات النفط ليس لها مصلحة في انخفاض سعر النفط، وكذلك الحكومة الاميركية التي تراجعت ايرادتها بسبب خسائر من عائدات الضرائب التي كانت تتقاضاها من الاسعار المرتفعة، وقبل نهاية هذا العام أتوقع أن تعاود الاسعار الارتفاع الى ١٠٠ دولار.

* هنالك من يقول أن الرأسمالية ستنتهي، أو أوشكت على ذلك؟ الى أي مدى يمكن للعالم ان يثق بمقولة من هذا

النوع؟

- الرأسمالية لم تنته، ولن تنتهي، وليس لها بديل، ومشكلة الاقتصاد الاميركي، بانعدام قدرة الدولة على الرقابة، ولو كانوا يتبعون السياسة التي تنتهج في الاقتصاد الوطني، لما حدثت تلك الازمة.

الاقتصاد الاردني رأسمالي، لكن هناك قوانين وأجهزة رقابة قادرة على طلب ميزانية البنوك في المملكة، أما في الولايات المتحدة فهذا الامر لم يكن مسموحا بحدوثه، إذ ان تلك البنوك الاميركية كانت تقرض ١٠٠ مرة ضعف رأسمالها، وهذا من بين الاسباب التي منحت تلك البنوك قدرة أكبر على المنافسة.

لذلك اقول ان هذه الازمة ليس لها مثيل، حتى ازمة عام ١٩٢٩، والاقتصاد العالمي سيحتاج الى ١٠ سنوات ليتعافى من الازمة المالية العالمية، لأن اعادة ترتيب الامور تستغرق وقتا طويلا، وهنا لا بد أن نتطرق الى بعض الجهود التي تبذلها المؤسسات الدولية للمساعدة في حل الأزمة مثل صندوق النقد والبنك الدوليين.

وما سيتم فعلا لمعالجة الازمة خلال السنوات المقبلة، هو تصحيح النظام الاقتصاد الحالي، وتحويله من اقتصاد ليبرالي حر الى اقتصاد رأسمالي مراقب، يكون لأجهزة الدولة فيه، القدرة على السيطرة على القطاع المالي وإلزامه التقيد بالمعايير وسلامتها.

كل ذلك يحتاج الى حوار، لكن ادارات البنوك ومن لهم مصلحة ببقاء الامور على حالها، لن يسمحوا بحصول ذلك. وما سيحدث، هو دخول ادارة اوباما في صراع مع تلك المصارف وقواها، واخشى على اوباما منهم، ففي تاريخ اميركا سقط ٣ رؤساء اميركيين بسبب المصارف، وخصوصاً ان المستثمرين الصهاينة يسيطرون عليها.

وأتمنى ان ينتصر اوباما، وفي حال تم ذلك، فإن فرض رقابة مالية، سيحتاج الى عمل تشريعي، وتصويت الكونغرس وغيرها من الاجراءات التي يستغرق اصدارها سنوات.

وبالمناسبة، حضرت قمة المحاسبين في مجموعة العشرين، حيث وجدنا ان نصف القرارات كانت من المحاسبة، وطريقة عملها، وخصوصاً احتساب القيم وكنت في مجلس معايير المحاسبة الدولية.

ومن واقع خبرتي في ذلك المجلس، اقول إن صياغة معيار واحد يحتاج الى ٣ سنوات، لأن اجراءاتها طويلة جداً وتشهد نقاشا على مستوى العالم.

* هل تتوقع سقوط مزيد من البنوك الاميركية، وخصوصاً من الصف الاول مثل سيتي جروب او بنك اوف اميركا، كاستمرار لتداعيات الأزمة، كما حدث مع ليمان برذاز؟

- يوجد امران، إما ان تخضع البنوك لرقابة او تخوض معركة. وهنا فإن الجمهوريين سيستغلون ذلك وسيصطفون مع البنوك، وبالتالي ستم حدوث ازمة سياسية في الولايات المتحدة الاميركية.

ما جرى من خطط انقاذ أشبهها بفتاة مصابة بالسرطان وتضع الماكياج على وجهها لمحاولة تخفيف الآثار التي تبدو عليها، وهو فعلا ما يتم، وبالتالي، فإن البنوك بحاجة الى عملية اعادة هيكلة من جديد، بمعنى زيادة رأس مالها وترتيب اوضاعها، وإطفاء خسائرها، علما أن تلك المصارف تدرك انها بحاجة الى رأس مال اضافي.

والمشكلة الكبرى التي وقع فيها القطاع المالي العالمي، هي المشتقات المالية التي تتعامل بها تلك البنوك.

كل الاقتصاد العالمي الحقيقي يساوي ٦٠ تريليون دولار، فيما الوهمي ١٢٠ تريليون دولار، وهذا يحتاج الي اعادة تقويم، وإعادة احتساب للخسائر بدلاً من التحايل، لان ما جرى هو اكبر عملية احتيال في التاريخ.

* دعنا نعود الى انظمة الاقتصاد، فقد طالب البعض بالعودة الى الاشتراكية وآخرون اكدوا على اهمية النظام الاقتصادي الاسلامي، ما رأيك؟

- النظام الاشتراكي متوفى، ويروج لتلك المقولات من لا يريد التغيير، فالحديث بأن تملك الدولة كل شيء وتصرف على الناس وفق اسس النظام الاشتراكي أمر بات باليا وغير ممكن.

النظام الاسلامي هو النظام المقبول الذي يمنع كل الاشياء التي ادت الى الازمة، وخصوصا موضوع الفوائد التي كانت تعيش عليها تلك المؤسسات لكنه ليس نظاما اقتصاديا كاملا، وهو أحد اساليب المتاجرة الجيدة وحجمه ٦٠ بليون دولار.

* محليا، ما هو المطلوب لنتعامل مع الأزمة بشكل يخفف على الاقتصاد الوطني من آثارها؟

- في بداية الازمة، كان البعض سعيدا، لأننا في الاردن الاقل تضرراً، لكن في ازمة الاقتصاد الحقيقي التي بدأت بإلقاء ظلالها على الاقتصادات، هنالك اعتبارات اخرى.

اوجه صرخة الى اتباع كل ما تنبه له دول العالم وتفعل عكسه، فكل مؤتمرات مجموعة العشرين والاتحاد الاوروبي، يؤكدون على أنهم لن يلجأوا الى الحمائية، ولكن كل دولة تمارس الحمائية.

وهنا لا بد ان نشير الى ان اوباما عندما اعلن عن خطة لصرف ٨٠٠ بليون دولار من اجل عمل مشاريع في البنية التحتية، أتبعها بالقول إنه لن تعمل لأي شركة غير اميركية، وهي حماية بمفهومها، والعالم سيعود الى الحمائية.

انا لا انادي بها، لكن شركائي في العالم يفعلون ذلك وانا لا يجوز ان ابقى اشاهد ويجب ان توقف الاردن نغمة تحرير الاقتصاد وعليها اتخاذ اجراءات حمائية.

ويمكن تنفيذ ذلك بأن تنزل السلطة التنفيذية بهذا المشروع الى الاسفل، والى كل القطاعات الانتاجية، وتقول لهم تعالوا كيف نستطيع حمايتكم؟ ونخرج بتوصيات من قطاع الى اوسع، لتقول بأننا نحمي اقتصادنا.

وهنا استذكر قول "وارن بفت" اغنى رجل في العالم "لن تفيدك الشمسية في حال كان حذاؤك مثقوبا"، ونحن لن يفيدنا الحديث أننا لم نتأثر بالأزمة، والعالم يدخل مرحلة كساد، وليس انكماشا. بمعنى ان البضائع تتكدس وستباع بخسائر وسيتم تسريح العمال، ويجب ان نحمي انفسنا من ذلك وليس هنالك سبب لعدم اتخاذ اجراءات لحماية اي قطاع اقتصادي من الانهيار.

وعلى الرغم من سماعي تلك التصريحات في كل مؤتمر عالمي احضره، اي محاربة الحمائية، من البنك الدولي، الا ان ذلك مجرد تصريح، فهم داخلياً في اجتماعاتهم لا يستطيعون عمل اتفاقيات فاعلة، ولا يوجد خطة واحدة في اي مجموعة بالعالم، ومن ضمنها دول الاتحاد الاوروبي.

يجب ان يجتمع الخبراء والاتفاق على تلك الاجراءات، ودعم القطاعات الاقتصادية. ومن الدول العربية التي ادركت ذلك لبنان والذي بات اقوى وضع مالي في المنطقة، لانهم اتبعوا ذلك للحماية.

فمحليا، قطاع تصنيع الاثاث واحد يجب دعمه، حتى لا يتعرض لمنافسة قوية، ومنذ قمة الدوحة انهارت منظمة التجارة العالمية، وهي في حالة موت سريري، لكن لا يريد احد ان ينهيها.

* ألا يمكن أن يحدث حل عربي لمواجهة تداعيات الأزمة؟

- انا عربي قومي، واردنيتي جزء من قوميتي، لكن الاتحاد الاوروبي لا يفعل ولا يخطط سوياً، وجميل الحديث عن الحل العربي، لكن الواقع يحتم على كل دولة تتخذ اجراءاتها الحمائية الخاصة، ولنبدأ من الاسفل الى الاعلى، وليس بإعطاء الحلول من الاعلى.

* ذكرت أن لبنان مستفيد نتيجة الحمائية والقوانين التي فعلها، كيف ذلك؟

- لبنان يستضيف ودائع من سويسرا لأن النظام اللبناني مضمون، وبات أقوى من أي وقت مضى.

* لماذا الأردن لم يستقطبها؟

- هذا السؤال يجب توجيهه للنظام المصرفي الاردني، ولكن ربما للبنان ظروفه القاسية التي جعلته يتخذ نظاما قاسيا.

* كما تعلمون فقد طرح مشروع مسودة قانون ضريبة الدخل الموحد؟ فما رأيك به؟

- يجب مناقشته مع القطاعات المعنية، وإجراء بحث حقيقي ودراسة مفصلة له، وتأثيره على النشاط الاقتصادي، وعند اخذ رسم من الراكب على سبيل المثال، يجب معرفة اثره على الملكية مقابل منح ٣٠ دينارا للخزينة.

وانا لست مع اي تخفيض او زيادة على الضريبة قبل معرفة الآثار المترتبة على كل قطاع، لأن قلقي على الاقتصاد، وأريد الضرائب الاقل ضرراً.

وبالتالي ينبغي ان لا ننام وكأن شيئاً لم يحدث، وهذه ازمة لا ذنب لنا فيها، لكننا جزء من العالم، وسنكون من ضحاياها بدرجات متفاوتة، ونحن بدرجة متوسطة، لأن اعتمادنا على الغرب قليل.

* من ناحية مختلفة، نود ان نسأل حول آخر التطورات بخصوص الخلاف بين مؤسستكم وأمانة عمان الكبرى حول قضية استملاك مبان واراض لكم تقع ضمن مشروع تطوير العبدلي؟

-القضية لم تنته، فالمشروع سينتهي لكن الموضوع لن ينتهي، لأن هذا المشروع عبء على الدولة وعلى الاقتصاد، ويحمل بذور مشكلة اجتماعية ومرورية ومن كل الجوانب، وانت ترى انهم بدأوا بهذا الطريق (نفق الشميساني) الذي سبب ازمة مرورية شديدة، والمشكلة ستكبر عندما يبدأ التنفيذ الحقيقي لهذا المشروع.

لقد رفعنا دعوى قضائية في محكمة العدل العليا هذه الايام لمنع الامانة من الاستيلاء على ٥٠٠ متر لنا، نسيتها في قرار الاستملاك السابق.

وهم قالوا حرفيا نحن مشكلتنا في الـ٥٠٠ متر كيف نأخذها، وهم بذلك سيكلفون الدولة وأمانة عمان، شبكة طرق وانفاق فقط من اجل أخذ الـ٥٠٠ متر التي نسيتها الأمانة في قرار الاستملاك الأول.

علما ان هذه التوسعة تنتهي بشارع ٢٠ مترا الى مترين، والسؤال هنا: ماذا استفدنا من شارع سيعيدنا الى عنق الزجاجة؟ فأنت ستبدأ بشارع من عند أرضي بعرض ٢٠ مترا وتنتهي بنفس الشارع لزاروبة مترين. فماذا استفدنا؟

والآن نحن قمنا برفع عدة دعاوى بالمحكمة، واحدة منها للتعويض عن الاضرار، ودعوى أخرى جزائية على امين عمان الكبرى.

* لكن هناك احساس لدى البعض بأن القضية صارت شخصية؟

-أين الشخصي في الموضوع؟، وهنا أقول لا بد من أن يقف الواحد دفاعا عن سيادة القانون، فكل الناس الذين استملكت أراضيهم ظلما سكتوا، طلال ابو غزالة لا يسكت على الظلم، فأنت عندما تستملك أرضا من اجل بيعها وتقول ان هذا استملاك للأملاك العامة، فهذا لا يجوز، هذا هو السبب.

ونحن مؤسسة كبيرة وعالمية ودولية، ونحن الوحيدون الذين حضروا اجتماع، العشرين لشركات المحاسبة الكبرى في العالم، وكنا نحن الوحيدون من خارج العالم الغربي، فنحن مؤسسة وضعنا لا يسمح لنا ان نكون شخصيين.

لكن القضية ان هذه الاراضي استملكت من الامانة لغاية بيعها لمشروع العبدلي، وعندي اثباتات لذلك، ليس من عندي بل من دائرة الاراضي، وهي التي تقول بتصديقها لمستندات أراض بيعت لمشروع العبدلي بعد استملاكها.

وليس ذلك وحسب، بل بعد استملاكها وبيعها، رهن مشروع العبدلي الارض للبنك، وأخذ قروضا حتى يدفع ثمن تلك الارض، وهذا كله موجود في المستندات، ومكتوب على سند الملكية، وان الارض استملكت بتاريخ كذا، وخطوة ثانية بيعت لمشروع العبدلي، وبعد ذلك رهنت للبنك، للاقتراض عليها. فمشروع العبدلي لم يدفع ثمن اخذ الارض ورهنها وأخذ مبالغ الرهن ودفعها للمالك، وهذه شيء يجب ان لا يمر.

والآن اسأل، من يدفع تكاليف ما يحدث على الطريق حول المشروع من انفاق وجسور، الامانة ام مشروع العبدلي؟ هل سيعوض مشروع العبدلي الامانة وما تدفعه من مبالغ على الانفاق والجسور؟

* ما هي طبيعة الخسائر التي لحقت بك جراء قرار الاستملاك؟

-انا احمد الله على ان الضرر لحق بي ولم يلحق باشخاص لا يستطيعون معالجة تبعاته، فالقرار اضطرني لأتشتت في

اربعة مواقع، ما جعلني مضطرا للصرف على خدمات اربع مواقع بدلا من موقع واحد، وأنا الآن احتاج من كل صنف خدمة واحد كان متوفرا في موقعي السابق، الى اربعة، في مواقع مختلفة.